

تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)

## Export diversification and its role in supporting the Algerian economy growth Study for the period (2000-2012)

أ/ قريبي ناصر الدين \*

جامعة وهران 2

د/ حاكمي بوحفص \*

جامعة وهران 2

الملخص :

يرتبط حجم و هيكل الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات مع بعض السلع المتنوعة و التي تمثل نسبة ضئيلة من هذا الهيكل، لذلك فإن قدرة الجزائر على زيادة استثماراتها و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادراتها، و لا يتم ذلك إلا بتنويع القطاع التصديري و الاهتمام بقطاع الصناعة و القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، و ذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع قائد و محرك لبقية القطاعات الأخرى يوفر لها من الموارد المالية ما تحتاجه، و كذا تهيئة المناخ الاستثماري و البيئة المؤسسية اللازمة لدفع تلك القطاعات، و التي تهيئ الظروف لجلب المزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

**الكلمات المفتاحية :** الصادرات، قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي، المناخ الاستثماري، البيئة المؤسسية.

### Abstract:

The volume and structure of the Algerian exports is linked to the sector of hydrocarbons, that represents a large proportion of the total exports with some diversified goods and which represent a small percentage of this structure. Therefore, Algeria's ability to increase its investments and then increase rates of economic growth depends on the extent of its ability to increase its exports, and on the hydrocarbon sector as a sector leader and locomotive for the rest of the other sectors and it provides them with the financial resources they need. It also creates the investment climate and the necessary institutional environment for promoting those sectors, that create the conditions to attract more local and foreign investment.

**Keywords :** exports, the hydrocarbon sector, economic growth, investment climate, institutional environment.

\* [hakmib2001@yahoo.fr](mailto:hakmib2001@yahoo.fr)

\* [nassiredinegribi@gmail.com](mailto:nassiredinegribi@gmail.com)

### المقدمة :

لقد أصبحت تنمية الصادرات في الجزائر تمثل خيارا استراتيجيا نحو تحقيق النمو و التنمية لأن معدل نمو الصادرات ينعكس على نحو إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي و على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فالصادرات تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد للعملات الصعبة و تلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية و قاطرة للنمو الاقتصادي من خلال روابطها مع بقية القطاعات الأخرى كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات التجريبية، و من هذا المنطلق فإن على الدول تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير كما هو حال معظم البلدان النامية و منها الجزائر و ذلك بالتركيز على قطاع الصناعة و تنميته، لأنه يعتبر المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في الدول، فكلما زادت نسبة صادرات الدولة كلما زادت قدرتها على الرفع من استثماراتها و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، و لذلك وجب تسطير إستراتيجية مدروسة في المخططات الاستثمارية لتنمية الصادرات وذلك من خلال اتخاذ جملة من السياسات و الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك. و ضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم إشكالية دراستنا على النحو التالي:

### - ما مدى أهمية و دور الصادرات في دعم نمو الاقتصاد الجزائري؟

#### فرضيات الدراسة:

- إن زيادة تنمية و تنويع الصادرات تعد المحرك الأساسي للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

- إن تحسين و تطوير آليات و برامج لترقية الصادرات يؤدي إلى دعم نمو الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

#### أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات في حد ذاتها، حيث تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، و إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، فهدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال الاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها و تطويرها و تشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك، و لا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات و رسم السياسات المتناسقة و المتكاملة و الواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الصادرات الجزائرية و دورها في نمو الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على الخطة الآتية:

### خطة الدراسة :

- 1- الدراسات السابقة.
- 2- عرض حول التجارة في الجزائر.
- 3- تشجيع الصادرات الجزائرية و أثره على النمو الاقتصادي.

### منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تسليط الضوء على واقع الصادرات في الاقتصاد الجزائري و أهم الهيئات المساعدة على ترقيتها و على المنهج التحليلي من خلال تحليل معطيات و بيانات هيكل الصادرات الجزائرية.

### أولاً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- دراسة **مصطفى باكر (2006)**، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف السياسات و الأساليب الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات و المستنبطة من تجارب دول نجحت في تنمية و تطوير صادراتها و حققت معدلات نمو مرتفعة مثل دول جنوب شرق آسيا، حيث تأتي أهمية تطوير و تنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب، بل أيضا من ناحية النوعية و الديناميكية و مقدرة البلد على تكوين و امتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب العالمي عليها.

2- حاول **بالاسا (Balassa, 1971)** و غيره من الاقتصاديين، معرفة درجة الترابط بين التجارة و النمو، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، و بينت الدراسات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، و أن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأفطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا (Lawrence and Weinstein, 1999).

ثانيا: عرض حول التجارة في الجزائر

يرتبط حجم و هيكل الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات مع بعض السلع المتنوعة و التي تمثل نسبة ضئيلة من هذا الهيكل، و للوقوف على حجم الصادرات و الواردات الجزائرية، سوف نتناول ما يلي:

### 1.2- مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المفتحة على الخارج، و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على تصدير سلعة شبه وحيدة و هي المحروقات بنسبة فاقت الـ 97% من إجمالي الصادرات في سنة 2012، و للوقوف على مدى انفتاح الاقتصاد الوطني فمن الممكن استخدام مؤشرين أساسيين و هما:

- مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يعكس الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الداخلي في علاقته مع الخارج.
- و مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعكس فائض الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية و التي يتم تغطيتها بواسطة الواردات.

#### أ- مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من تحليل الجدول (رقم 01، ص 16)، يتبين لنا أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت بين 53.11% و 69.22%، و هي نسب عالية تدل على أن الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من الانفتاح على العالم الخارجي، حيث بلغ هذا المؤشر في سنة 2008 ما قيمته 69.22% و هي أعلى قيمة وصل إليها هذا المؤشر و الذي يفسر بارتفاع أسعار النفط حيث بلغت في هذه السنة 94.4 دولار للبرميل و ارتفعت بذلك حصيلة الصادرات، بينما سجل هذا المؤشر أدنى قيمة له في سنة 2001 حيث بلغ ما قيمته 53.11%، و عرفت قيم هذا المؤشر ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2001 و هي فترة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغ في سنة 2008 أعلى قيمة له بـ 69.22% و هذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط و الطلب الخارجي على هذه المادة في هذه الفترة، ليسجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا في سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط و التي وصلت إلى حدود 61 دولار للبرميل و عرفت في السنوات الأخيرة استقرارا نوعا ما و عند قيم مرتفعة ليبلغ 64.88% في سنة 2012.

#### ب- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بتحليل نفس الجدول (رقم 01، ص16)، يتبين أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري قد تراوحت بين 18.1% و 28.5%، و هي نسب عالية تبرز الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال استيراد السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية، حيث بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له و هي 28.5% خلال سنة 2009، و الذي يفسر بارتفاع الاستيراد و انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات التي تشكل النسبة الأكبر من هيكل الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على هذه المادة في هذه السنة و انخفاض سعر النفط تبعا لذلك، بينما سجل هذا المؤشر أدنى انخفاض له بقيمة 18.1% في سنة 2001 و هذا نتيجة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي في هذه السنة و ارتفاع الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة لتمويل مخططات التنمية بالإضافة إلى انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة، ليعرف في سنة 2010 انخفاضا طفيفا بلغ 25% مقارنة مع سنة 2009 التي بلغ فيها هذا المؤشر 28.5%، ليعاود الارتفاع بعد ذلك حيث وصل إلى 27.68% في سنة 2012، فارتفاع هذه النسب خلال هذه الفترة يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي و يدل على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على الواردات في تغطية الكثير من جوانبه و هو يدل على زيادة التبعية و الاعتماد على الخارج، و الذي يؤكد على أهمية و دور التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري و التي تعتبر المصدر الرئيسي لجلب العملات الصعبة اللازمة لتمويل المشاريع التنموية بمختلف السلع الإنتاجية و الاستثمارية، و من ملاحظة الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة و الذي تزامن مع ارتفاع معدلات الانفتاح الاقتصادي ما عدا سنة 2009 التي شهدت انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض حصيلة الصادرات و الذي تزامن مع ارتفاع مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و هذا يؤكد على أن الانفتاح الاقتصادي المراقب سوف يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

### 2.2 - تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية.

من خلال الجدول (رقم 02، ص16) يتبين لنا هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة خلال الفترة (2000-2012) و هذا ما يبينه الشكل (رقم 01، ص17).

- حيث يبين لنا الجدول (رقم 02، ص16) أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة (2000-2012) تراوحت ما بين 18825 مليون دولار سنة 2002 و 79298 مليون دولار سنة 2008، حيث عرفت حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعا و ذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط

و الناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة، وحيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة مطلقة و بنسبة بلغت في المتوسط 97.36% خلال هذه الفترة، و سجلت سنة 2009 انخفاضا في حصة الصادرات بمعدل (-43.01%) مقارنة بسنة 2008 و هو أكبر معدل انخفاض سجل في هذه الفترة و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه، و سجلت سنتي 2001 و 2002 كذلك انخفاضا متتاليا في حصة الصادرات قدر ب (-13.16%) و (-1.60%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط في هاتين السنتين و الكميات المصدرة منه، و ما يلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب حصة الصادرات النفطية و عدم استقرارها من سنة لأخرى نتيجة لتغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعاره في السوق العالمية و الذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الإجمالية، و ذلك من واقع هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2.2% من الهيكل الإجمالي للصادرات، و التي تعتبر نسبة صغيرة جدا رغم تسجيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تتعدى 2187 مليون دولار خلال هذه الفترة و التي سجلت في سنة 2012، فحصة الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط و مشكلة أسعار النفط أنها متذبذبة، و يعلمنا التاريخ أن ارتفاع أسعار النفط في مرحلة ما يكون مؤقتا و سرعان ما تبدأ بالانخفاض بعد ذلك نتيجة التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، فقد عرفت أسعار النفط و منذ سنة 1973 ارتفاعا كبيرا بحيث قاربت مستويات قياسية إثر الحضر النفط العربي فور اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ( أكتوبر 1973)، فقد تلقت دول الأوبك عائدات أكبر سنة 1979 و وصلت إلى معدل 80 دولار خلال الثورة الإيرانية 1980، ثم شهدت انخفاضا سنة 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل بسبب حرب الأسعار بين أعضاء دول الأوبك، و انخفضت إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد سنة 1998<sup>1</sup>، و شهد العالم في سنة 2012 ارتفاعا في أسعار النفط حيث بلغ سعر 110.7 دولار للبرميل، لذا فعلى الحكومة الجزائرية العمل على تنويع الصادرات و زيادة حصيلتها إذا أرادت أن تحافظ على نمو اقتصادي مستدام.

### 3.2- التركيب السلي للصادرات الجزائرية.

سنقوم فيما يلي بتحليل التركيب السلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).

فمن خلال الجدول (رقم 03، ص 17) يتبين لنا أن التوزيع السلي للصادرات الجزائرية يتحدد في المجموعات التالية:

- الطاقة و زيوت التشحيم: و تحتل المرتبة الأولى بنسبة 97.36% طيلة الفترة (2000-2012)، و نلاحظ هيمنة هذه المجموعة على بقية المجموعات السلعية الأخرى، حيث انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 إلى 71794 مليون دولار سنة 2012، و بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار و بنسبة 97.56% حيث بلغت نسبة نمو قدرت بـ 31.5% مقارنة مع سنة 2007 و الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة و الكميات المصدرة منها.

- المنتجات نصف المصنعة: و تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات و المرتبة الأولى من الصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة و النسبة، و تبلغ أكثر من نصف مجموع الصادرات خارج المحروقات، و قد عرفت هذه المجموعة انتعاشا مستمرا خلال هذه الفترة، بحيث انتقلت من 465 مليون دولار و بنسبة 2.11% سنة 2000 إلى 1660 مليون دولار و بنسبة 2.24% سنة 2012.

- أما المواد الخام: تحتل المرتبة الثالثة من إجمالي المنتجات المصدرة و المرتبة الثانية من هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث بلغت في السنوات الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 334 مليون دولار و بنسبة 0.15% من هيكل الصادرات الإجمالية و بنسبة 17.24% من هيكل الصادرات خارج المحروقات و بمعدل نمو قدر بـ 93.63% عن سنة 2007، و تتمثل أهم المواد الخام المصدرة للخارج في الزنك و النحاس و الفوسفات و نفايات الحديد و هذا نظرا لما تمتلكه الجزائر من ثروة معدنية.

- أما المواد الغذائية: فكانت قريبة من حيث القيمة و النسبة بالمواد الخام خلال الفترة (2000-2012)، و تتمثل أهم هذه المنتجات في المشروبات و التمر و الخضّر، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة لتنتقل من 32 مليون دولار و بنسبة 0.15% سنة 2000 إلى 355 مليون دولار و 315 مليون دولار خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات، لتحتل في السنتين الأخيرتين من هذه الفترة المرتبة الثانية من حيث المنتجات غير النفطية المصدرة و بنسبة 0.48% و 0.42% خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، أما باقي المجموعات من المواد الأولية و التجهيزات الصناعية و التجهيزات الفلاحية و السلع الاستهلاكية فهي تصدر بنسب ضئيلة لم تتجاوز 0.1% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

#### 4.2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.

من خلال الجدول (رقم 04، ص 18) يتبين لنا أن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة (2000-2012)، حيث انتقلت من

13792 دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 40127 مليون دولار سنة 2012، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 بقيمة 41246 مليون دولار و بنسبة 52,20% من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة و بنسبة نمو قدرت بـ 44.86% مقارنة بسنة 2007، و الناجم عن زيادة الطلب على الطاقة من طرف الاتحاد الأوروبي و ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، أما أدنى نسبة فسجلت في سنة 2002 بقيمة 12100 مليون دولار بفعل انخفاض الطلب على الطاقة في هذه السنة و انخفاض أسعارها تبعا لذلك، أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) فاحتلت المرتبة الثانية من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية وهي بصورة أساسية عبارة عن منتجات بترولية، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، فانتقلت من 5825 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 22325 مليون دولار مع نهاية سنة 2012 بحيث تضاعفت بحوالي أربع مرات خلال هذه الفترة، مسجلة أعلى قيمة للصادرات الجزائرية الموجهة إليها في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار، أما الدول الآسيوية فتصدرت المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية إليها حيث تضاعفت بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة، فمن 210 مليون دولار كمستوردات من الجزائر سنة 2000 لتصل إلى ما قيمته 4704 مليون دولار سنة 2012، مسجلة أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة 5168 مليون دولار، و تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث بلغت الصادرات إليها في سنة 2012 ما قيمته 3586 مليون دولار، لتأتي بعدها دول المغرب العربي لتبلغ إليها الصادرات الجزائرية في سنة 2012 إلى ما قيمته 2075 مليون دولار، و هي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها مع بقية الأقاليم الأخرى و تنحصر بصورة أساسية مع تونس و المغرب أما نصيب باقي الدول الأخرى من الصادرات الجزائرية مثل ليبيا و موريتانيا فهي محدودة و لا تكاد تذكر، و عرفت الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية الأخرى ما عدا دول المغرب العربي في هذه الفترة تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 55 مليون دولار سنة 2000 إلى 1069 مليون دولار سنة 2012 و التي تعتبر أعلى قيمة خلال هذه الفترة، لتتضاعف بذلك بحوالي 20 مرة خلال هذه الفترة و هي قيم ضئيلة جدا إذا ما قارناها ببقية الدول الأخرى، وذلك راجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية و التي تحد من حرية المبادلات، و إلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة و صغيرة الحجم، سواء المصنعة منها أو الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية في الأسواق الخارجية مقارنة ببقية المنتجات العالمية الأخرى و لذلك وجب على الدول العربية أن تعمل على زيادة حجم التجارة البينية بينها و ذلك من خلال استغلال المقومات المشتركة بينها و العمل على إقامة تكتلات فيما بينها

لمواجهة هيمنة الدول الأخرى على الأسواق الخارجية عن طريق وضع سياسات مبنية على التعاون التجاري و تحسين مستوى التبادل فيما بينها، أما باقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل الدول الأوروبية الأخرى و الدول الإفريقية فإن الصادرات الجزائرية إليها لا تشكل سوى نسبة محدودة. و من أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في سنة 2012 موضحة في الجدول (رقم 05، ص19)، حيث يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر متعامل تجاري و مستورد من الجزائر، حيث تستورد ما قيمته 11943 مليون دولار و بنسبة 16,14% من هيكل الصادرات الإجمالية، لتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا بقيمة 11670 مليون دولار و بنسبة 15,77% من هيكل الصادرات الإجمالية، و تحتل إسبانيا و فرنسا المرتبة الثالثة و الرابعة على التوالي بنسبة 10,23% و 8,92% من هيكل الصادرات الإجمالية على الترتيب، أما الصادرات الموجهة نحو الدول العربية فتبقى ضئيلة جدا بحيث لا تتعدى نسبة 1,42% من هيكل الصادرات الإجمالية بالنسبة للمغرب رغم قرب المسافة الجغرافية بين الدولتين.

### ثالثا: تشجيع الصادرات الجزائرية و أثره على النمو الاقتصادي

إن تشجيع الصادرات في أي بلد كان نامي أو متقدم يعتمد على مدى قدرة ذلك البلد على تنويع صادراته و خاصة الصناعية منها و التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي المستدام و على الميزة النسبية التي يمتلكها و على مدى إمكانية تطوير هذه النسبة في إنتاج مختلف السلع و الخدمات، فكلما زادت نسبة صادرات الدولة كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار و من ثم على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

### 1.3 - حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري.

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية و استثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية<sup>2</sup>، و بذلك فعلى الجزائر العمل على تنويع اقتصادها و تعزيز تنافسيته، حيث يعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، و يكون أداؤه جيدا إذا ما نما و بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى<sup>3</sup>، فتعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي يتطلب إعادة هيكلة و تأهيل القطاع الصناعي من حيث التقنيات المستخدمة و الطاقة الإنتاجية، و من حيث تنوع المنتج و ملاءمته للأسواق الدولية، و إصلاح قطاع الاتصالات و تقنيات المعلومات التي تتصف بالبطء الشديد و عدم الشمولية حتى تتعزز معدلات النفاذ و تحسّر الفجوة الرقمية، حيث أن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي و التوجه نحو سلع ديناميكية يكون الطلب عليها

مرتفعاً و تتأقلم مع التغيرات التي تحدث في الطلب العالمي، و كذا اختيار قطاعات محورية يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة هيكلة القطاع الصناعي<sup>4</sup>.

فمن أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الدول النفطية (الجزائر) ما يلي:

- تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل و النقد الأجنبي، و ذلك من خلال تنمية القطاعات غير النفطية و تشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط؛
- تعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية و الداخلية و تعزيز و زيادة شروط تجارها مع العالم (زيادة القدرة التفاوضية)، و ذلك من خلال زيادة نصيب الصادرات و العائدات غير النفطية؛

- توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع و تحسين مستوى معيشة المواطنين و خلق الروابط و التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد لدفع عجلة التنمية عن طريق تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

و بالتالي وجب على الدولة من أجل تنويع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة و المحفزة لنمو و توسع قطاع الأعمال و جذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، و إمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية اللازمة و المشجعة على تنويع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، و توفير البنية التحتية اللازمة و العمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل و التنمية البشرية، و بالأخص قضايا التعليم و التدريب و خلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين و تقليص الفقر<sup>5</sup>، و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنوعاً مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس و المغرب التي تتميز بتنوع أكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية 0,523 و سجل مؤشر التنوع 0,788 و هذا في سنة 2010<sup>6</sup>، أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 كما يلي<sup>7</sup>:

المرتبة 131 في المنتجات الزراعية من بين 184 دولة، و المرتبة 135 في الأغذية المصنعة من بين 168 دولة، و 115 في المنتجات الجلدية من بين 117 دولة، و المرتبة 131 في المنتجات المعدنية من بين 152 دولة، و 134 في الإلكترونيات من بين 136 دولة، و المرتبة 16 في الملابس الجاهزة

من بين 126 دولة، و بالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و ذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها و ذلك باستخلاص الدروس من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري و يعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج.

### 2.3- الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر.

لقد عملت الدولة على تنشيط البنية المؤسسية للتصدير و ذلك في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات و تحسين وضعية التجارة الخارجية بصفة عامة، حيث عملت على استحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم للقطاعات الناشطة في مجال التصدير و يسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات، و اعتمدت في ذلك على وضع عدة إجراءات و المتعلقة بسياسة سعر الصرف، وضع إجراءات و حوافز جبائية و ضريبية و جمركية، تمويل الصادرات، تأمين و ضمان الصادرات، و في سبيل ذلك قامت السلطات الجزائرية في سنة 1994 بتخفيض سعر الصرف في العملة الوطنية من أجل زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات الموجهة للتصدير، و من أجل الوصول إلى إنجاح النشاط التصديري و نمو و تنويع القاعدة التصديرية و الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة تم تجنيد عدة هيئات لإنجاز هذه المهمة البعض منها كانت موجودة من قبل و أعيد تنظيمها كوزارة التجارة، و البعض الآخر استحدثته السلطة لأغراض الترقية، و من أهم الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر ما يلي:

#### أ- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

حيث أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، و ذلك بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16 جويلية 1994، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل الدولي مع الخارج و لتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية و الهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بكونها شريك أساسي في التحضير و التفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب، كما قامت الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 208/94 المؤرخ في 16 جويلية 1994 و حسب المادة الثانية منه بتنظيم مديرية عامة للتجارة الخارجية، و تتشكل من مديرية العلاقات التجارية الثنائية و تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا و أمريكا اللاتينية، و مديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة

الأطراف و تحتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي و المنظمات الدولية المتخصصة، و بالإضافة إلى مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي، و تتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير و أخرى لدعم الصادرات<sup>8</sup>.

### (ب) - إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

لقد أنشأ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية سنة 1996<sup>9</sup>، ثم تم تغيير تسميته من الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و تسييرها في سنة 2004، و تمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و المساهمة في تطبيق سياسة وطنية في المبادلات التجارية؛

- تنشيط برامج لتنمية و ترقية التجارة و المبادلات التجارية و الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات؛

- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية و كذا إنشاء و تسيير شبكة معلومات تجارية و إدراجها ضمن شبكات عالمية للمعلومات تهدف إلى مساعدة المتعاملين الاقتصاديين؛

- متابعة و مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير و كذا تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية؛

- إعداد تقرير سنوي تقيمي لسياسات الصادرات و برامجها<sup>10</sup>؛

- تكوين قاعدة معطيات حول الواردات و الصادرات و بطاقة وطنية حول المتعاملين الاقتصاديين المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية؛

- متابعة تطور الوضعية السائدة في السوق الدولية للمواد التي تشكل أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر، و تقديم الدعم الضروري لصالح الهيئات و المتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات<sup>11</sup>.

### (ج) - إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات:

تكلف الشركة بتأمين و ضمان العمليات الموجهة للتصدير من كل الأخطار المترتبة عن عمليات التصدير وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد التأمين، و هذا من الأخطار السياسية لحساب الدولة و من الأخطار التجارية لحسابها الخاص و كذا أخطار عدم التحويل و الأخطار الناجمة عن الكوارث

و تقديم النصائح و المساعدة للمصدرين و تزويدهم بالمعلومات الاقتصادية و القانونية الضرورية، و تستثنى صادرات المحروقات من اختصاص هذه الشركة<sup>12</sup>.

### (د) - إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

أنشأ هذا الصندوق في سنة 1996، حيث تقوم مختلف الهيئات العمومية و الخاصة بالمساهمة في إيرادات هذا الصندوق، و تساهم الخزينة العمومية للدولة في إيرادات هذا الصندوق بحصة 10% من الرسم الداخلي على الاستهلاك بالإضافة إلى الهبات و الوصايا، كما تغطي مصاريف الصندوق جزء من تكاليف النقل الخاصة بالمنتجات سريعة التلف أو تلك المصدرة إلى وجهة بعيدة و كذا جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية و الأعباء التي لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى الإعانة المخصصة لطبع و توزيع الدعائم الترقية للمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير و لتطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير، و كذا الإعانة المخصصة لإنشاء العلامات التجارية<sup>13</sup>.

### (و) - إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة:

تأسست في سنة 1996 و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93، و كانت تعرف سابقا بالغرفة الوطنية للتجارة، و من مهامها:

- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تنميتها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية؛

- المشاركة في تنظيم اللقاءات و المعارض و التظاهرات داخل الوطن و خارجه؛

- تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية التي تنظم في الخارج؛

- التدخل لتسوية النزاعات التجارية الوطنية و الدولية و ذلك بناء على طلب المتعاملين؛

- إقامة علاقات التعاون و التبادل و إبرام اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تشكيل غرف مختلطة للتجارة مع نظيرتها الأجنبية<sup>14</sup>.

### (هـ) - إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير:

أنشأت في سنة 1987 و كانت تسمى الديوان الوطني للمعارض و التصدير، حيث كانت مهمته تنحصر في العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات<sup>15</sup>، و في 24 سبتمبر 1990 تم تغيير تسميته إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير، ومن أهم مهام الشركة :

- مساعدة المؤسسات المصدرة و ذلك بعرض منتجاتها في الأسواق الخارجية؛

- نشر المعلومات و الوثائق الإشهارية العامة و المتخصصة و ذلك بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنشر

و الإشهار و توفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية و كذا القيام بدراسات للسوق عند التصدير؛

- تنظيم المعارض و التظاهرات و الصالونات داخل و خارج الوطن، و تحضير مساهمة المؤسسات العمومية و الخاصة في الأسواق الخارجية؛
- مساعدة المتعاملين التجاريين المحليين على إعداد ملفات التصدير و التفاوض مع الأطراف الأجنبية و كذا التدخل كوكيل و ذلك بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير؛
- جمع و تحديد المقاييس الاقتصادية و المالية المناسبة للمنتج المطلوب للتصدير.<sup>16</sup>

### (ي) - إنشاء مناطق حرة:

- حيث تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بما بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف الفائض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.<sup>17</sup>
- و أنشأت الجزائر في سنة 1994 وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 و التي تلعب دورا مهما في ترقية التجارة الخارجية، و كما يلعب بنك الجزائر الخارجي دورا مهما في تمويل الصادرات الجزائرية من خلال تسهيل و متابعة القروض للمصدرين.<sup>18</sup>
  - و رغم استحداث هذه الهيئات التي تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الصادرات خارج المحروقات ما زالت تشهد نسبا ضعيفة جدا من هيكل الصادرات الإجمالية و هذا نتيجة ضعف الإنتاج الوطني و قلة تنافسيته في الأسواق الخارجية و الذي أدى إلى تبعية متزايدة في مجال الغذاء والتجهيز، و جهل أغلب المؤسسات بإستراتيجية التصدير، و صعوبة التخلص من التبعية اتجاه المحروقات و التي فاقت نسبتها أكثر من 97% من هيكل الصادرات في سنة 2012.
  - و من أهم الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز المنتجات الوطنية عن منافسة المنتجات الأجنبية في أسواق التصدير العالمية هي:

- عدم تنوع القاعدة الصناعية الجزائرية وضعفها، وضعف الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الصادرات وكذا غياب ثقافة التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية، عدم توفر المعلومات الكافية لدى المصدرين الجزائريين عن الأسواق الخارجية، ضعف النسب المحققة في مجال التصدير والتي لا تكفي لتمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الأجنبية، تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل الواردات وذلك على حساب القطاعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، غياب التنسيق الجيد والفعال بين الوكالات التجارية وغرف التجارة والصناعة عبر العالم من جهة والمصدرين من جهة أخرى حول إيجاد

المنافذ والطرق الجيدة الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية وكذا عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة لتسويق ومراقبة جودة المنتجات الوطنية<sup>19</sup>، اقصر المؤسسات الجزائرية في بحثها عن الأسواق الخارجية على التظاهرات الاقتصادية كالمعارض الدولية من أجل تسويق منتجاتها، و كذا تقلبات أسعار الصرف، حيث أن التقلبات في أسعار الصرف للعملات من الممكن أن تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية كبيرة على المشروع وذلك سواء على المستوى الكلي كالتسبب المباشر في حدوث ظاهرة التضخم أو على المستوى الجزئي كالتسبب في ضياع مكاسب المستثمر في استثماره والتي قد تؤثر على بقاءه واستمراره<sup>20</sup>، عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والتنوعية، وهذا نتيجة غياب المنافسة بين المؤسسات الجزائرية، حيث أن السلع الجزائرية هي موجهة للاستهلاك الداخلي في السوق الوطنية بالدرجة الأولى ضمن مقاييس وطنية بحتة، حيث لا تزال المنتجات الوطنية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع الصينية مما سهل لهذه الأخيرة غزو السوق الوطنية وذلك لعدة أسباب منها: عدم استفادة المنتجات الوطنية من اقتصاديات الحجم الكبيرة، وضعف إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل الأجنبي وظهور البطالة المقنعة وإهدار الطاقات، وكذا تبعية المنتجات الوطنية إلى المواد الأولية المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة مما يؤثر على سعر وجودة المنتج، وكل هذه الاختلالات حالت دون وصول المنتج الوطني إلى أسواق التصدير العالمية<sup>21</sup>، العوائق التي يجدها المصدرون لدى الإدارات الحكومية من بيروقراطية و غيرها، أدوات الحماية غير الجمركية الموجودة في أسواق الدول المتقدمة و التي تتولد و تظهر من خلال اعتماد معايير و مواصفات فنية محددة في هذه الأسواق<sup>22</sup>، التداخل في المهام الموكلة للهيئات المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة، مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية و صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، و كذا غياب تنظيم التواجد التجاري في الأسواق الخارجية، عدم مطابقة المنتجات الوطنية للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو التغليف، و ذلك بسبب عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني و التكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث و التطوير<sup>23</sup>.

### 3.3- الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب دول جنوب شرق آسيا في تشجيع الصادرات.

لقد عملت العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية، ماليزيا و سنغافورة على تنمية صادراتها و ذلك بتعزيز دعمها للتصدير من خلال تبني إستراتيجية تشجيع الصادرات و ذلك بفتح المجال أمام الاستثمار

الأجنبي و منح حوافز خاصة للصناعات المستهدفة ذات الإمكانيات العالية، وكان من نتائج تلك السياسة هو نجاح النشاط التصديري ونمو و تنوع صادراتها و الذي أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة في اقتصادياتها،و من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فمثلا الظروف التي تطورت فيها كوريا و الموقع الجغرافي لها يجعل منها تجربة فريدة و خاصة بالشعب الكوري، غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس و العبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول النامية و من أهم الدروس و العبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب ما يلي:

- إن أهم درس يؤخذ من هذه التجارب هو إمكانية قيام التنمية إذا ما توفرت الإرادة لذلك و إذا ما توفرت القيادة التي تعتمد التخطيط السليم و تحقق التعاون مع الأفراد، حيث أن التجربة الصناعية الكورية قامت في ظل أنظمة حكم مستقرة و تعطي القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية و العمل على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية و تفعيلها في صنع القرار الاقتصادي، و اعتماد كوريا على التعاون مع الدول الأكثر تقدما مثل اليابان للمساهمة في النهضة التنموية، و توفير الدعم الحكومي للصناعات الإستراتيجية خاصة عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث و التطوير<sup>24</sup>.

- الدور الحكومي في الاقتصاد من خلال تهيئة العنصر البشري التهيئة المناسبة ليأخذ دوره الفعال في التنمية من خلال التدريب و التكوين و التعليم الضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات و القدرة على المنافسة و تحسين الإنتاجية، مما يساهم بشكل حاسم في التنمية، و الذي يساعد كذلك على تجنب الازدواجية في الجهود و يساعد على محاربة كل أشكال الفساد و التجاوزات الإدارية و ذلك من خلال تفعيل القوانين و الأنظمة لتحقيق المصلحة العامة، و ذلك من خلال تطوير ذاتي و نقدي للقيم و الثقافة المحلية<sup>25</sup>، و لقد اتجهت العديد من هذه الدول إلى دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى استخدام تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة أو تجهيزات ومساحات كبيرة من الأراضي والمباني وقدرتها على استيعاب الكثير من اليد العاملة، فهذه المشروعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو نحو الارتفاع وخلق العديد من فرص العمل، وبالنظر إلى كل تلك المميزات وطبيعة وخصائص معظم الدول النامية التي لا تمتلك تقنيات تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة لازمة لإنشاء المشروعات الكبيرة فقد اتجهت دول جنوب شرق آسيا (كوريا، تايلاند، فنزويلا، إندونيسيا...) إلى الاعتماد المتزايد على مثل هذه الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية لصناعات أخرى أكبر وأشمل ولذلك فقد استطاعت هذه الدول وفي وقت قصير جدا من أن تجعل تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق والبداية الحقيقية للثورة الصناعية في تلك البلدان ومدخلا مهما لتنمية صادراتها عن طريق

امتصاص العمالة الموجودة فيها وتجعل منها قوة حربية منتجة، ومن أجل تحقيق ذلك فقد عمدت هذه الدول إلى سن العديد من القوانين والإجراءات الدائمة لتلك الصناعات وتطويرها وتفعيلها لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالقيام بإنشاء برامج وطنية لتوفير رؤوس الأموال اللازمة من قروض وغيرها وتسهيل الحصول على مختلف المدخلات اللازمة لتلك المشروعات التصديرية الصغيرة و المتوسطة من المواد الخام والسلع الوسيطة وغيرها لإنتاج السلع النهائية الموجهة للتصدير في السوق العالمية ومنافسة المنتجات الأجنبية<sup>26</sup>.

- عمدت هذه الدول إلى تشجيع صادرات الصناعات الخفيفة من المنتجات الغذائية و تطوير المنتجات الإلكترونية، حيث أصبحت هذه الصناعات قادرة على المنافسة الخارجية إلى جانب إشباع السوق المحلي و انتقلت هذه الدول فيما بعد إلى تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل الصناعات البتروكيمياوية و المعدات الإلكترونية و تصنيع الآلات، كما و يجب اعتبارالاتصال و الإعلام موردا رئيسيا من موارد التنمية من خلال تنمية استراتيجيات الاتصال، تشجيع الاستثمار الأجنبي و الذي يعود له الفضل في تسهيل نمو و تنوع صادرات هذه الدول و ابتعادها عن الاعتماد فقط على الصادرات النفطية و التقليدية و التي تعرف أسعارها تقلبات شديدة.

### 4.3- القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

من خلال الجدول (رقم 06، ص20) يتبين لنا أن قطاع المحروقات يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012) ليأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبته ما بين 33,6% و 48,5% خلال هذه الفترة، و بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 40,7% كمتوسط خلال الفترة (2000-2012)، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2006 بنسبة 48,5% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فالصادرات من المحروقات و التي تمثل حوالي 97% من الصادرات الإجمالية تساهم بالنسبة الأكبر من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قطاع الخدمات (خدمات الإدارات الحكومية و خدمات خارج الإدارات الحكومية) فقد احتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 30.9% في سنة 2005 و 39.9% سنة 2012 و بمعدل متوسط 34.4%، في الوقت الذي يساهم فيه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 9.5% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع مساهمته في السنوات الأخيرة حيث بلغ أعلى معدل له في سنة 2009 بنسبة

11.6% و هذا نتيجة الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع نتيجة الزيادة في النفقات العمومية و إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، فيما سجل قطاع الفلاحة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، مع تسجيل أعلى نسبة في سنة 2003 بنسبة 10.6%، لكن مساهمته تبقى قليلة و التي بلغت 9.7% في 2012، رغم الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع، بينما سجل قطاع الصناعة هو الآخر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 6.2% كمتوسط خلال هذه الفترة. ويمكن القول أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشاً و بنسب ضعيفة رغم التطورات التي حصلت في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2012) و التي تعود إلى دور البرامج الاستثمارية العمومية في تحقيق هذه النتائج، و رغم تركيز هذه البرامج على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو المستدام إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبياً و ليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة 8.1% في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة.

### الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري تبين لنا ما يلي:

من خلال ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية و في ظل الظروف الراهنة و انفتاح الدول على العالم الخارجي و تحرير التجارة الخارجية استطاعت العديد من الدول النامية التي عملت على تشجيع صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا و في ظرف مدة زمنية قصيرة أن تنمي و تطور اقتصادياتها، و التي أصبحت تعرف معدلات نمو مرتفعة و مستدامة و هذا من خلال العمل على زيادة صادراتها الصناعية بفضل مجموعة من الإجراءات و الآليات المعتمدة في تنمية صادراتها، و من جملة هذه الإجراءات تمثلت أساساً في: توحيد سعر الصرف حيث زادت أهميته مع مرور الوقت كمحفز لتدفق الصادرات، توفير التمويل اللازم للمصدرين عن طريق منح قروض و تسهيلات و تقديم الحوافز و الخدمات للمصدرين، و تسهيل جلب المواد الخام و الآلات الضرورية من الخارج من طرف المصدرين، و عملت على إنشاء مناطق حرة، تشجيع الاستثمار الأجنبي و الذي يعود له الفضل في تسهيل نمو و تنوع صادرات هذه الدول و إبعادها عن الاعتماد فقط على الصادرات النفطية و التي تعرف أسعارها تقلبات شديدة، و كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أهمية سياسة تنمية و تشجيع الصادرات في دفع عجلة التنمية و قد أصبحت الدول تولي اهتماماً كبيراً لسياسة تشجيع الصادرات

و قد أصبحت هذه السياسة خيارا استراتيجيا للتنمية في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

- يرتبط حجم و هيكل الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات مع بعض السلع المتنوعة و التي تمثل نسبة ضئيلة من هذا الهيكل، حيث بلغت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ب 40,7% كمتوسط خلال فترة الدراسة،فقدرت الجزائر على زيادة استثماراتها و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادراتها و ذلك لعدم مقدرة الجزائر على سد حاجيات سوقها من السلع الاستثمارية اللازمة للخطط الاستثمارية إلا باستيرادها من الخارج، و بالتالي فإن الصادرات تعمل على تسريع معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، فكلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما زادت مقدرة هذه الدول على الرفع من استثماراتها و زادت قدرتها للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام، و الذي لا يتم إلا إذا كانت خصائص السلع المصدرة والمستوردة تسمح للصادرات بالارتفاع بصفة أسرع من الواردات، ولكي يتحقق هذا الشرط لتكوين نمو اقتصادي مستمر و كافٍ فيجب أن يكون الاقتصاد متنوع وذو تنافسية في مختلف قطاعاته والمرونة الدخلية للطلب على الواردات يجب أن لا تكون مرتفعة كثيرا، فالنمو الاقتصادي الطويل الأجل المولد عن طريق الصادرات لا يتحقق إلا إذا كان الاقتصاد متنوع، لذلك أصبح من الضروري على الجزائر أن تعمل على زيادة تنمية و تنويع صادراتها خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة لا تؤثر فيها الصدمات الخارجية،و العمل على استدامة النمو الاقتصادي من خلال العمل على استقرار معدلات النمو الاقتصادي عند قيم مرتفعة على المدى الطويلو العمل على تسطير البرامج و السياسات الخاصة بدعم الصادرات و تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الراغبة في التصدير و توفير الإطار القانوني و تحسين الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير و وضع هيئات وطنية تعمل على تقديم المساعدات والاستشارات الاقتصادية و الفنية الخاصة بالإنتاج و تسويق المنتجات المصدرة، و لا يتم ذلك إلا بتنويع القطاع التصديري و الاهتمام بقطاع الصناعة و القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، و ذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع قائد و محرك لبقية القطاعات الأخرى يوفر لها من الموارد النقدية ما تحتاجه، و كذا تهيئة المناخ الاستثماري و البيئة المؤسسية اللازمة لدفع تلك القطاعات، و التي تهيئ الظروف لجلب المزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

### قائمة المصادر و المراجع:

- 1- ضياء مجيد الموسوي (2004)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 84-89.
- 2- بلقاسم عباس (2012)، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت، ص 7.
- 3- رياض بن جليلي (2009)، سياسات تطوير القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 83، الكويت، ص 5.
- 4- صالح العصفور (2012)، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، ص 8-11.
- 5- ناجي التوني (2001)، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، يومي 25-27 سبتمبر، لبنان، ص 4-5.
- 6- تقرير صندوق النقد العربي (2012)، الفصل الثامن: التجارة الخارجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 171.
- 7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2012)، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 414.
- 8- عجة الجيلالي (2007)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 250-251.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 01 أكتوبر 1996.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 39 بتاريخ 16 جوان 2004.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 08-313 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 08 أكتوبر 2008.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 14 جانفي 1996.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 05 بتاريخ 30 جانفي 2008.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 20.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 10، ص 341.

- 16- علي سدي، مراد حطاب (2009)، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل : قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العملية، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين رهانات الإصلاحات و تهديات الاقتصاد العالمي، يومي 16 و 17 فيفري، جامعة تيارت، الجزائر. من الموقع: [labocolloque5.voila.net/153hattabmorad.pdf](http://labocolloque5.voila.net/153hattabmorad.pdf) 2015/03/ 15.
- 17- عجة الجليلي (2007)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، مرجع سابق، ص 258.
- 18- مصطفى باكر (2006)، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت، ص 13.
- 19- محمد براق، محمد عبيلة (2006)، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، ص 131.
- 20- Stéphane Piedelievre (2001), Instruments de crédit et paiement, édition Dalloz, 2<sup>ème</sup> édition Paris, France, p 62.
- 21- محمد براق، محمد عبيلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مرجع سابق، ص 126.
- 22- مصطفى باكر، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص 03.
- 23- علي سدي، مراد حطاب، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل، مرجع سابق.
- 24- أحمد العثيم (2010)، التجربة الكورية و إمكانية الاستفادة عربيا، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية. من الموقع: [www.arabic.rt.com/forum/showthread.php/43162](http://www.arabic.rt.com/forum/showthread.php/43162) 2013/07/16.
- 25- عبد الرحمن منصوري (2013)، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح و تهديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص 08.
- 26- شعبان رأفت محمد (2005)، نظام تمويل و ضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 86-87.
- قائمة الجداول و الأشكال:

## تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)

الجدول رقم (01): مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2012). الوحدة (مليون د.ج.).

| اسم المؤشر | الناتج المحلي الإجمالي | الصادرات     | الواردات     | إجمالي التجارة الخارجية | معدل الانفتاح الاقتصادي % | الواردات بالنسبة للناتج المحلي % | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % | سعر النفط الخام (الدولار) |
|------------|------------------------|--------------|--------------|-------------------------|---------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|---------------------------|
| 2000       | 4 123 513,90           | 1 734 750,70 | 857 221,90   | 2591972,6               | 62,86                     | 20,79                            | /                                 | 27,6                      |
| 2001       | 4 227 113,10           | 1 480 335,80 | 764 862,40   | 22245198,2              | 53,11                     | 18,1                             | 2,51                              | 23,1                      |
| 2002       | 4 522 773,30           | 1 501 191,90 | 957 039,80   | 2458231,7               | 54,35                     | 21,2                             | 7,00                              | 24,3                      |
| 2003       | 5 252 321,10           | 1 902 053,50 | 1 047 441,40 | 2949494,9               | 56,16                     | 19,9                             | 16,13                             | 28,2                      |
| 2004       | 6 149 116,70           | 2 337 447,80 | 1 314 399,80 | 3651847,6               | 59,4                      | 21,4                             | 17,07                             | 36                        |
| 2005       | 7 561 984,30           | 3 421 548,30 | 1 493 644,80 | 4915193,1               | 65                        | 19,7                             | 22,98                             | 50,6                      |
| 2006       | 8 514 843,30           | 3 979 000,90 | 1 558 540,80 | 5537541,7               | 65,03                     | 18,3                             | 12,60                             | 61                        |
| 2007       | 9 366 565,90           | 4 214 163,10 | 1 916 829,10 | 6130992,2               | 65,46                     | 20,5                             | 10,00                             | 69,1                      |
| 2008       | 11 077 139,40          | 5 095 019,70 | 2 572 033,40 | 7667053,1               | 69,22                     | 23,2                             | 18,26                             | 94,4                      |
| 2009       | 10 006 839,70          | 3 347 636,00 | 2 854 805,30 | 6202441,3               | 61,98                     | 28,5                             | 9,66-                             | 61                        |
| 2010       | 12 034 399,00          | 4 333 587,40 | 3 011 807,60 | 7345395                 | 61,04                     | 25                               | 20,26                             | 77,4                      |
| 2011       | 14 481 007,80          | 5 354 510,30 | 3 442 501,60 | 8797011,9               | 60,75                     | 23,8                             | 20,33                             | 107,5                     |
| 2012       | 15843022,80            | 5 894 025,00 | 4 384 957,30 | 10278982,3              | 64,88                     | 27,68                            | 9,41                              | 110,7                     |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

\* صندوق النقد العربي (2012)، الملاحق الإحصائية، ص 380.

## تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)

الجدول رقم (02): تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).  
الوحدة (مليون دولار).

| السنوات | الصادرات الإجمالية |            | الصادرات من المحروقات |            | الصادرات خارج المحروقات |            | معدل نمو الصادرات (%) |
|---------|--------------------|------------|-----------------------|------------|-------------------------|------------|-----------------------|
|         | القيمة             | النسبة (%) | القيمة                | النسبة (%) | القيمة                  | النسبة (%) |                       |
| 2000    | 22031,00           | 100        | 21419,00              | 97,22      | 612                     | 2,88       | /                     |
| 2001    | 19 132,00          | 100        | 18 484,00             | 96,61      | 648                     | 3,39       | 13.16-                |
| 2002    | 18 825,00          | 100        | 18 091,00             | 96,31      | 734                     | 3,69       | 1.60-                 |
| 2003    | 24 612,00          | 100        | 23 939,00             | 97,66      | 673                     | 2,34       | 30.74                 |
| 2004    | 32 083,00          | 100        | 31 302,00             | 97,47      | 781                     | 2,53       | 30.35                 |
| 2005    | 46 001,00          | 100        | 45 094,00             | 98,03      | 907                     | 1,93       | 43.38                 |
| 2006    | 54 613,00          | 100        | 53 429,00             | 97,83      | 1184                    | 2,17       | 18.72                 |
| 2007    | 60 163,00          | 100        | 58 831,00             | 97,79      | 1332                    | 2,21       | 10.16                 |
| 2008    | 79 298,00          | 100        | 77 361,00             | 97,56      | 1937                    | 2,44       | 31.80                 |
| 2009    | 45 194,00          | 100        | 44 128,00             | 97,64      | 1066                    | 2,36       | 43.01-                |
| 2010    | 57 053,00          | 100        | 55 527,00             | 97,42      | 1526                    | 2,68       | 26.24                 |
| 2011    | 73489,00           | 100        | 71427,00              | 97,19      | 2062                    | 2,81       | 28.81                 |
| 2012    | 73981,00           | 100        | 71794,00              | 97,04      | 2187                    | 2,96       | 0.67                  |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء

(CNIS).

الشكل رقم (01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012). الوحدة (مليون دولار).

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

الجدول رقم (03): التركيب السلمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).

الوحدة (مليون دولار).

| الصادرات<br>الإجمالية | السلع<br>الاستهلاكية | التجهيزات<br>الصناعية | التجهيزات<br>الفلاحية | المواد نصف<br>المصنعة | المواد<br>الخام | الطاقة و الزيوت | المواد<br>الغذائية |            |      |
|-----------------------|----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------|-----------------|--------------------|------------|------|
| 22031                 | 13                   | 47                    | 11                    | 465                   | 44              | 21419           | 32                 | القيمة     | 2000 |
| 100                   | 0,06                 | 0,22                  | 0,05                  | 2,11                  | 0,2             | 97,22           | 0,15               | النسبة (%) |      |
| 132,00                | 12,00                | 45,00                 | 22                    | 504,00                | 37,00           | 18 484,00       | 28,00              | القيمة     | 2001 |
| 100,00                | 0,12                 | 0,24                  | 0,06                  | 2,63                  | 0,19            | 96,61           | 0,15               | النسبة (%) |      |
| 825,00                | 27,00                | 50,00                 | 20                    | 551,00                | 51,00           | 18 091,00       | 35,00              | القيمة     | 2002 |
| 100,00                | 0,11                 | 0,27                  | 0,06                  | 2,93                  | 0,18            | 96,31           | 0,11               | النسبة (%) |      |
| 4 612,00              | 35                   | 30,00                 | 1                     | 509,00                | 50,00           | 23 939,00       | 48,00              | القيمة     | 2003 |
| 100,00                | 0,09                 | 0,22                  | 0                     | 1,71                  | 0,21            | 97,66           | 0,12               | النسبة (%) |      |
| 2 083,00              | 14                   | 47,00                 | /                     | 571,00                | 90,00           | 31 302,00       | 59,00              | القيمة     | 2004 |
| 100,00                | 0,05                 | 0,40                  | 0                     | 1,66                  | 0,3             | 97,47           | 0,13               | النسبة (%) |      |

## تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)

|      |            |        |           |        |          |      |       |      |          |
|------|------------|--------|-----------|--------|----------|------|-------|------|----------|
| 2005 | القيمة     | 67,00  | 45 094,00 | 134,00 | 651,00   | /    | 36,00 | 19   | 6 001,00 |
|      | النسبة (%) | 0,08   | 98,03     | 0,15   | 1,43     | 0    | 0,29  | 0,03 | 100,00   |
| 2006 | القيمة     | 73,00  | 53 429,00 | 195,00 | 828,00   | 1,00 | 44,00 | 43   | 4 613,00 |
|      | النسبة (%) | 0,13   | 97,83     | 0,13   | 1,52     | 0,00 | 0,36  | 0,08 | 100,00   |
| 2007 | القيمة     | 88,00  | 58 831,00 | 169,00 | 993,00   | 1    | 46,00 | 35   | 0 163,00 |
|      | النسبة (%) | 0,08   | 97,79     | 0,15   | 1,65     | 0    | 0,28  | 0,06 | 100,00   |
| 2008 | القيمة     | 119,00 | 77 361,00 | 334,00 | 1 384,00 | 1    | 67,00 | 32   | 0 298,00 |
|      | النسبة (%) | 0,08   | 97,56     | 0,15   | 1,75     | 0    | 0,42  | 0,04 | 100,00   |
| 2009 | القيمة     | 113,00 | 44 128,00 | 170,00 | 692,00   | /    | 42,00 | 49   | 6 194,00 |
|      | النسبة (%) | 0,11   | 97,64     | 0,25   | 1,53     | 0    | 0,38  | 0,09 | 100,00   |
| 2010 | القيمة     | 315,00 | 55 527,00 | 94,00  | 1 056,00 | 1    | 30,00 | 30   | 7 053,00 |
|      | النسبة (%) | 0,06   | 97,42     | 0,18   | 1,73     | 0    | 0,57  | 0,05 | 100,00   |
| 2011 | القيمة     | 355    | 71427     | 161    | 1496     | /    | 35    | 15   | 73489    |
|      | النسبة (%) | 0,48   | 97,19     | 0,22   | 2,04     | 0    | 0,05  | 0,02 | 100      |
| 2012 | القيمة     | 313    | 71794     | 167    | 1660     | 1    | 30    | 16   | 73981    |
|      | النسبة (%) | 0,42   | 97,04     | 0,23   | 2,24     | 0    | 0,04  | 0,02 | 100      |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع

لمديرية الجمارك الجزائرية.

الجدول رقم (04): بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000 - 2012 ).  
الوحدة (مليون دولار).

| الدول الإفريقية<br>الأخرى | دول المغرب<br>العربي | الدول العربية | آسيا | أمريكا الجنوبية | الدول الأوروبية<br>الأخرى | منظمة التعاون<br>و التنمية الاقتصادية | الاتحاد الأوروبي |      |
|---------------------------|----------------------|---------------|------|-----------------|---------------------------|---------------------------------------|------------------|------|
| 42                        | 254                  | 55            | 210  | 1672            | 181                       | 5825                                  | 13792            | 2000 |
| 26                        | 275                  | 315           | 476  | 1037            | 87                        | 4549                                  | 12344            | 2001 |
| 50                        | 250                  | 248           | 456  | 951             | 130                       | 4602                                  | 12100            | 2002 |
| 13                        | 260                  | 355           | 507  | 1220            | 123                       | 7631                                  | 14503            | 2003 |
| 26                        | 407                  | 521           | 686  | 1902            | 91                        | 11054                                 | 17396            | 2004 |
| 49                        | 418                  | 621           | 1218 | 3124            | 15                        | 14963                                 | 25593            | 2005 |
| 14                        | 515                  | 591           | 1792 | 2398            | 7                         | 20546                                 | 28750            | 2006 |
| 42                        | 760                  | 479           | 4004 | 2596            | 7                         | 25387                                 | 26833            | 2007 |
| 365                       | 1626                 | 797           | 3765 | 2875            | 10                        | 28614                                 | 41246            | 2008 |
| 93                        | 857                  | 564           | 3320 | 1841            | 7                         | 15326                                 | 23186            | 2009 |
| 79                        | 1281                 | 694           | 4082 | 2620            | 10                        | 20278                                 | 28009            | 2010 |
| 146                       | 1586                 | 810           | 5168 | 4270            | 102                       | 24059                                 | 37307            | 2011 |
| 59                        | 2075                 | 1069          | 4704 | 3586            | 36                        | 22325                                 | 40127            | 2012 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع

لمديرية الجمارك الجزائرية.

الجدول رقم (05): أهم الدول المستوردة من الجزائر في سنة 2012.

| الترتيب | العملاء الرئيسيون          | القيمة (مليون دولار) | الميكال (%) |
|---------|----------------------------|----------------------|-------------|
| 01      | الولايات المتحدة الأمريكية | 11943                | 16,14       |
| 02      | إيطاليا                    | 11670                | 15,77       |
| 03      | إسبانيا                    | 7570                 | 10,23       |
| 04      | فرنسا                      | 6601                 | 8,92        |
| 05      | كندا                       | 5482                 | 7,41        |
| 06      | هولندا                     | 5291                 | 7,15        |
| 07      | بريطانيا                   | 3937                 | 5,32        |
| 08      | تركيا                      | 3041                 | 4,11        |
| 09      | البرازيل                   | 2822                 | 3,81        |
| 10      | الصين                      | 2696                 | 3,64        |
| 11      | بلجيكا                     | 2250                 | 3,04        |
| 12      | البرتغال                   | 1865                 | 2,52        |
| 13      | الهند                      | 1067                 | 1,44        |
| 14      | المغرب                     | 1052                 | 1,42        |
| 15      | إيسلندا                    | 841                  | 1,14        |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء (CNIS) التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

الجدول رقم (06): القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

|         | المحروقات | الفلاحة | الصناعة | البناء و الأشغال | الخدمات |
|---------|-----------|---------|---------|------------------|---------|
|         | (%)       | (%)     | (%)     | العمومية (%)     | (%)     |
| 2000    | 41,9      | 9,0     | 7,5     | 8,7              | 32,9    |
| 2001    | 36,7      | 10,5    | 8,0     | 9,1              | 35,5    |
| 2002    | 35,7      | 10,1    | 8,1     | 9,9              | 36,2    |
| 2003    | 38,6      | 10,6    | 7,3     | 9,2              | 34,3    |
| 2004    | 40,7      | 10,2    | 6,8     | 8,9              | 33,5    |
| 2005    | 47,4      | 8,2     | 5,9     | 8,0              | 30,4    |
| 2006    | 48,5      | 8,0     | 5,6     | 8,4              | 29,5    |
| 2007    | 46,4      | 8,0     | 5,4     | 9,4              | 30,9    |
| 2008    | 48,1      | 7,0     | 5,0     | 9,2              | 30,6    |
| 2009    | 33,6      | 10,1    | 6,2     | 11,8             | 38,3    |
| 2010    | 37,2      | 9,0     | 5,5     | 11,2             | 37,1    |
| 2011    | 38,4      | 8,7     | 4,9     | 9,8              | 38,4    |
| 2012    | 35,4      | 9,7     | 5,0     | 10,1             | 39,9    |
| المتوسط | 40,7      | 9,2     | 6,2     | 9,5              | 34,4    |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).